

مقدمة المؤلف

يطرح هذا الكتاب مقدمة للنظرية التفاضلية، والتي تعتبر إطاراً مستحدثاً يهدف لتفسير النظام اللغوي (Prince and Smolensky 1993، McCarthy and Prince 1993a, b). وتتلخص الفكرة الرئيسية للنظرية التفاضلية في أن الصيغ السطحية تمثل حلولاً مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها تلك المطالب المتضادة لعدد من القيود. فنجد أن تفضيل صيغة سطحية ما يعتمد بالأساس على كونها تنكبد الحد الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محددة من القيود (المنتهكة)، والتي تنتظم بدورها في تسلسلية تعكس ترتيباً مخصصاً لغوياً. أما بالنسبة للقيود فيمكن اعتبارها كونية بحيث أنها تقدم ترميزاً مباشراً لطروحات الموسومية، من جهة، ولتلك المبادئ المحافظة على التباينات، من جهة أخرى، مما يعني أن اللغات لن تختلف إلا في طرائق ترتيبها لهذه القيود، معطية الأولوية لبعضها على الأخرى. وتعتمد هذه التسلسليات الترتيبية على مبدأ الهيمنة الواضحة (الصارمة): والقاضي بأن تعطى الأولوية للفيد الأعلى ترتيباً، بغض النظر عن عدد أو حدة الانتهاكات لأي قيد يليه في الترتيب. ولكننا يجب أن نؤكد على أن النظرية التفاضلية أعطت الكثير من الاهتمام لخاصية الاقتصادية في العمليات اللغوية، والتي تفرض بدورها أن تكون أي انتهاكات للقيود في حدها الأدنى. وسنجد في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب طرحاً لهذه الرؤى، بالإضافة لتقديم الفرضيات الأساسية والطارز البنوي للنظرية التفاضلية.

تعتبر النظرية التفاضلية تطوراً لنظرية النحو التوليدي، واللذان تشتركان في تركيزهما على التوصيف المنهجي وفي تتبعهما للمبادئ الكونية، منطلقتان من أرضية بحث تجريبية تعنى بالتصنيف اللغوي واكتساب اللغة (الأولى). ولكن بالرغم من ذلك، فإن هناك عدداً من الاختلافات الجذرية بين النظرية التفاضلية وسابقتها التوليديّة. فعلى سبيل المثال، نجد أن النظرية التفاضلية، وبهدف العمل على استيعاب التباينات العبر-لغائية من خلال نظرية للنحو الكوني، تفترض انتهاكية القيود الكونية، الأمر الذي لن تستوعبه الأطر النظرية المتقدمة لكونها تتبنى رؤية التنوع المقوماتي للمبادئ اللامنتهكة. وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن النظرية التفاضلية تعتبر ذات ارتباط سطحي، حيث أن القيود التي تفرض على سلامة الصيغة لن تعنى إلا بتقييم الصيغ السطحية، وذلك لأن مثل هذه الأطر النظرية لا تفرض أي شروط بنيوية على الصيغ المفرداتية الكامنة. وبالمقابل، نجد أن الأطر النظرية السابقة تفترض وجود شروط تفرض على بنية المورفيم، الأمر الذي سينتج عنه تكرار غير مبرر للقوانين الثابتة أو الديناميكية للترتيبيات الصوتية. وعلى العكس تماماً، نجد أن النظرية التفاضلية تتجاهل مفهوم قوانين الإعادة (قواعد التوسع)، فاصلة العلاقة بين المثيرات واستراتيجيات المعالجة.

وسيصمن هذا التوجه تحقق حالات التعاون المتمثل في استثارة عدد من العمليات لموافقة هدف محدد مرتبط بالمرجع. وفي النهاية، يجب أن نؤكد على أن النظرية التفاضلية قد استغنت عن عمليات الاشتقاق، مستعيضة عنها بمبدأ التوازي: القاضي بوجود تقييم جميع القيود المتعلقة بتركيب بنيوي ما من خلال تسلسلية واحدة للقيود. وستكون قضية المقارنة بين النظرية التفاضلية سابقتها التوليدية موضوع النقاش في الفصل الثاني، بالرغم من أن المسألة ستعاود للظهور في الفصول التالية (تحديداً الرابع، والخامس، والتاسع).

لا يمكن لنا أن نتعامل مع النظرية التفاضلية على أنها إطار للتمثيلات، ولكنها تعتبر نظرية لتحليل التفاعلات بين المبادئ الفاعلة داخل النظام اللغوي. وفي الحقيقة، يمكن القول بأن الطراز البنيوي للنظرية التفاضلية يرسم علاقة تعامد بين مسألة التمثيلات وتلك المتعلقة بتفاعل القيود، الأمر الذي يعني أن التمايز بين النظرية التفاضلية والنماذج التوليدية المتقدمة ينحسر فيما يتعلق بهذه المسألة. فعلى سبيل المثال، نجد أن أغلب أدبيات النظرية التفاضلية التي طرحت في حقل الفونولوجيا تتبنى أبجديات التمثيل المعتمدة في التحليل اللاخطي (الفونولوجيا القطع-ذاتية أو العروضية). وسنجد أن التركيز في هذا الكتاب سينصب على الظواهر التطريزية، الأمر الذي يشير جزئياً إلى التوجه العام في هذا الحقل، كما أنه يشير إلى الاهتمامات البحثية للمؤلف. حيث أن العديد من النتائج والنجاحات المهمة التي تمكنت النظرية التفاضلية من تحقيقها تقع ضمن ميدان الظواهر المحكومة تطريزياً، مثل عمليات الإقحام المعتمدة على المقطع الكلمي (الفصل الثالث)، والتفاعل بين وزن المقطع الكلمي والتركيبية العروضية (الفصل الرابع)، وكذلك تلك الفئات التطريزية المستهدفة في عمليات التكرار (الفصل الخامس). ولكن الذي يجدر ذكره هو أن أسلوب طرحنا لهذه المسائل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أنه يعمل على إبراز تلك النتائج التحليلية للنظرية التفاضلية المتعلقة بما وراء التطريزية. ولتدعيم هذا التوجه، نجد أن الكتاب اعتمد نهجاً تحليلياً متوازناً بفضل تغطيته كذلك لعدد من الظواهر القطعية. ويجب أن نؤكد أيضاً على إظهار النتائج الرئيسية للنظرية التفاضلية وعلاقتها ببعض المسائل التمثيلية المتعلقة بالتفاعلات بين العوامل الفاعلة داخل النظام اللغوي عموماً، وخصوصاً فيما يتعلق بالقبل تخصيصية السماتية كما سيبين في الفصول الأول والثالث والتاسع.

تعتبر النظرية التفاضلية إطاراً نظرياً عاماً يعنى بتحليل كافة مناحي النظام اللغوي، ولا يقتصر ذلك بالطبع على الظواهر الصوتية (الفونولوجيا). مما يعني أن هذا الكتاب لا ينحصر في مداه التجريبي على الظواهر الفونولوجية، ولكنه يضم بالإضافة إلى ذلك فصولاً تناقش مسائل متعددة مثل إمكانية تعلم الأنظمة اللغوية كما ترسمها النظرية التفاضلية (الفصل السابع) أو حتى التحليل النحوي (الفصل الثامن). وفي نهاية المطاف، سنجد أن الفصل التاسع

يضطلع بمهمة نقاش عدد من المسائل العالقة التي تعتبر على قدر كبير من الأهمية، مركزاً في ذلك على أمور مثل الكمدة، ومناقشة بعض المستجدات في فرضيات التمثيل المفرداتي (وما يقابله في البدائية الصرفية)، والاختيارية، واللاحوية التامة، بالإضافة إلى عدد من المداخل والرؤى ذات التأصيل الوظيفي.

وفي الختام لا يفوتني أن أؤكد على أن هذا الكتاب لا يعتبر مقدمة عامة لحقل الفونولوجيا، حيث أن القارئ يجب وأن يكون على دراية بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالفونولوجيا التوليدية (الاشتقاقية)، وكل ما يتضمنه ذلك من القوانين والتمثيلات. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن طبيعة الفصل الثامن تحديداً تفرض حداً أدنى من الإلمام بمفاهيم نظرية الدنيوية في النحو.